

## البناء

افتتاح المؤتمر التأسيسي لجامعة الأمة العربية برعاية لحدود؛  
تأكيد محورية قضية فلسطين والتصدي للمشروع الصهيوني - التكفيري

نعمان وحطيط وعدد من المشاركين في المؤتمر



المتحدثون خلال الجلسة الافتتاحية

## لمى نؤام

برعاية الرئيس العماد إميل لحود وتحت شعار «فلسطين المحور... المقاومة نهج»، افتتح المؤتمر التأسيسي لجامعة الأمة العربية في فندق «رمادا بلازا»، الروشة، بحضور ممثلي الدول العربية والأفريقية وأكثر من 20 دولة عربية، بالإضافة إلى ممثلي عدد كبير من الهيئات والأحزاب والمنظمات.

تحدث خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، والتي أدارها الإعلامي المصري عمرو ناصف، كل من رئيسة المؤتمر الدكتورة هالة الأسعد التي ألقى كلمة جامعة الأمة العربية، الدكتور رفعت السيد أحمد الذي ألقى كلمة العرب في أفريقيا، المطران عطالله حنا في كلمة مباشرة من القدس الذي ألقى، بدوره، كلمة العرب في الأراضي المحتلة، الشيخ حسن عز الدين الذي ألقى كلمة المقاومة الإسلامية، حزب الله، ووزير الخارجية السابق الدكتور عدنان منصور فمُتلاراعي المؤتمر الرئيس إميل لحود.

وفي الجلسة الثانية التي حملت عنوان «مناقشة ميثاق الجامعة وإقراره»، عرض العميد المتقاعد الدكتور أمين حطيط الوضع العربي الذي فرض إنشاء جامعة العربية. كما جرى عرض ميثاق الجامعة وشروحات حوله، ومناقشة الميثاق وتحليل الملاحظات وتشكيل لجنة الصياغة النهائية.

وعقدت جلسات بعد الظهر، فتناولت الجلسة الأولى مأسسة المقاومة القانونية من أجل فلسطين وكافة حقوق الأمة.

والقى كلمة مركز جرائم الحرب الوزير السابق الدكتور عصام نعمان، وتحدث الياس الخوري باسم اتحاد الحقوقيين الدوليين، أما كلمة اتحاد محامي البحر المتوسط فألقاها الدكتور محمد البكار والقي كلمة قدامى المقاومين وكلمة الفصائل الفلسطينية المقاومة ماهر الطاهر، وكلمة علماء المقاومة ألقاها الشيخ ماهر حمود.

وتناولت الجلسة الثانية موضوع تشكيل لجان العمل واختيار رؤسائها والمقررين في الورشات التالية: توثيق جرائم الحرب «الإسرائيلية»، الملاحقة القانونية والجنائية له، إسرائيل، والقواعد الناظمة، مواقف القانون الدولي لتجريم الأفعال من قبل المحتل، محكمة الملاحقات وتشكيل لجنة الصياغة النهائية.

ويحتد ملحق الجلسة الثانية الحصار والتضييق المعيشي على الفلسطينيين في أماكن وجودهم كافة، تهويد القدس، وجريمة التطبيع مع العدو.

بعدها انطلقت أعمال الورشات، ثم أقيم جرى عشاء تكريمي في الفندق بحضور المشاركين والضيوف الرسميين من سفراء عرب وأجانب.

وسيتأقش اليوم الثاني للمؤتمر المواضيع وإعداد المقترحات والتوصيات في جلسات عمل الورشات الأربعة، وفي الجلسة الختامية ستجري تلاوة تقارير أعمال الورشات ومناقشتها وإعداد التوصيات، بعدها يُعقد مؤتمر صحافي لتلاوة البيان الختامي لأعمال المؤتمر.

واعتربت رئيسة المؤتمر الدكتورة هالة الأسعد «أن الأمة حالة حضارة ووعي، والانتماء حالة هوية والهوية مهددة، كما هو وطني وانتماي ومعتقدي وروح هويتي، ليصل التهديد إلى لغتي وهي المقدسة فيكون التهديد موصولاً إلى إلغاء حضارتي ونحن خير أمة أخرجت للناس».

ورأت «أن الأخطر من كل ذلك، أن الخطر ليس من عدو، فالعدو هو عدو، لكن أن يصنع لنا تهديداً حقيقياً من مؤسساتنا ومنظمتنا، ومن داخلنا كما فهنا يكمن الخطر، فيكون دهاء العدو أن يستمر أدواته ويعولها

وأضافت: «في هذا العصر المتردي للأمة العربية وللحال العربية، يجب أن تكون هناك جامعة شاملة عاملة للشعب العربي، لنقول كلمتها فننتقل معها من مرحلة الكلام إلى مرحلة الفعل».

وعن فعاليات المؤتمر، قالت: «اليوم ستبدأ المقاومة القانونية من أجل فلسطين التي ستتماسس وسينتج عنها محاسب، وسيكون هذا المؤتمر نقطة البداية، كما سيتم عرض الميثاق ومناقشته للمصادقة عليه، ليكون العمل في المنظمات والمؤسسات، ويكون لنا وجود وتكون للشعب كلمته في هذا العالم».

## منصور: الأنظمة العربية فشلت في دعم قضاياها

ولفت ممثل راعي المؤتمر الوزير السابق عدنان منصور إلى أن الغاية من هذا المؤتمر «هي توحيد الجهد العربي، على مستوى الشعوب العربية، وهو مؤتمر لا يعبر عن الأنظمة، على اعتبار أن الأنظمة العربية فشلت في متابعة ودعم قضاياها، على مستوى العديد من المسائل كالقضية الفلسطينية، المسائل الإرهابية وما تواجهه المنطقة من تهديد لسيادتها واستقرارها وأمنها».

وقال: «بإمكان هذه الجامعة، من خلال التواصل والتفاعل ومن خلال المجالس التي تُنشئها، كالمجالس القانونية والسياسية، أن تعبر عن ضمير الأمة وعن قضاياها، وتستطيع مستقبلاً أن تمارس الضغط، من خلال مجموعات الضغط، داخل كل دولة عربية لكي تؤثر على أنظمتها لاتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بقضاياها».

وختم منصور: «هذا الوهم العربي أو تخاذل الأنظمة العربية لا يمكن الاستمرار فيه أو القبول به، لذلك نحن نعلق أهمية كبيرة على هذا المؤتمر ونتناجحه مستقبلاً».

## أحمد: الخطوة الأولى في مواجهة المشروع التكفيري - الصهيوني

وأوضح الدكتور رفعت السيد أحمد أن المؤتمر «يختص في إعلان تأسيس جامعة للشعوب أو لامة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني، ومواجهة المشروع التكفيري ومواجهة عمليات التآمر على سورية، هذه هي العناوين الرئيسية للمؤتمر».

وقال: «أظن أن المؤتمر، بما احتواه من قوى وتيارات وأحزاب عربية وهيئات وأكثر من 20 دولة عربية تواجدت في المؤتمر، سوف يوصل رسالة مفادها أن جامعة الدول فشلت والآن يأتي دور جامعة الأمة أو جامعة الشعوب».

وأضاف: «جامعة الأمة في تقديري لكي تنجح لا بد أن تسعى إلى التعاون والتفاعل بشكل حقيقي مع القوى الشعبية، وليس مع هيئات أو منظمات حكومية، وإذا نجحنا في هذا الأمر تكون قد وضعنا الخطوة الأولى في مواجهة هذا المشروع التكفيري والصهيوني في المنطقة».

وختم أحمد: «الجامعة مبنية على جهود سابقة متراكمة وليست وليدة اليوم، والجهود السابقة هي جهود كل القوى التي تدفع باتجاه المقاومة، من هنا لا بد أن نتواضع جميعاً في خدمة المقاومة التي هي على رأسنا جميعاً، كل يؤدي عمله في مجاله، في الإعلام والثقافة والأدب والسياسة، كلنا نخدم المقاومة، ولا بد أن يكون العمود الفقري للجامعة هو خدمة مشروع المقاومة، وأظن أن المتواجدين في هذا المؤتمر يسعون إلى ذلك».



... وسيد أحمد



منصور متحدًا ل «البناء»



الأسعد تلقي كلمتها

لجنة المؤشر تبحث غلاء المعيشة وتصحيح الأجور؛  
إطلاق الحوار المستدام بين قطاعات الإنتاج كافة

تصدر دورياً عن هيئة الإحصاء المركزي التي تطالب بتعزيز قدراتها وإمكاناتها بما فيها المالية لتكون قادرة على القيام بواجباتها وتزويد كل قوى العمل بالأرقام الموضوعية والصحيحة.

- ضرورة إطلاق الحوار المستدام بين كل قطاعات الإنتاج من هيئات اقتصادية وعمال ودولة للبحث ليس تحديداً في الأجور فقط إنما في الوضع الاقتصادي العام الذي تشكل زيادة الأجور جزءاً منه.

- الطلب من وزارة الداخلية والقوى الأمنية التابعة لها أن تكون الإدارة التنفيذية لحماية اليد العاملة اللبنانية والقطاعات الاقتصادية من المنافسة الشرسة والعنصرية وغير الشرعية وخصوصاً من النازحين السوريين التي يتعرض لها أصحاب العمل والعمال في الوظائف المنتشرة في كل القطاعات.

- التسليم بمحدودية القدرة الشرائية اللبنانيين، خصوصاً للعمال في ظل ارتفاع الأسعار والأزمة الاقتصادية وأنه لا بد من حوار جاد ومسؤول لتخسين هذه القدرة الشرائية للعمالين لمكافحة البطالة والبقاء اللبنانيين على أرضهم، ولوقف الهجرة، ولإعلاء العائلات في لبنان القدرة على الحياة الكريمة، لأن العامل ليس أنه تعمل فقط بل هو إنسان يحق له التمتع بالحياة والسعادة والفرح.

الحاجة إلى إعادة نظر بقانون العمل وإدخال تعديلات عليه تجعله أكثر مرونة حتى يجد العامل وظيفة، وأن

وتحدث عن «النجاحات الخيالية وصل إليها اللبنانيون في النجاح نفسه؟ طبيعة الحال خيرات لبنان قليلة، فهو بلد اغتراب، إذ ما من دولة في المنطقة تعرض للهجرة منذ 220 سنة. وهناك من يعتقد أن لبنان بلد سياحة، إلا أنني اعتقد أنه بلد معرفة، فهو استطاع ويستطيع تصدير المعرفة إلى كل مكان في العالم».

وتطرق إلى الأوضاع في لبنان، وقال: «البلد ذاهب لي لعماله آخر، فنصطلح على تطبيق قانون استرجاع الجنسية وقانون الانتخاب للمنتشرين رغم رغبات القوى السياسية، كما تستصل إلى انتخاب رئيس، إذ يشهد البلد اليوم إعادة نظر داخل كل الأحزاب، عادة كانت الأحزاب تختلف مع بعضها، إلا أنها اليوم تشهد نقاشات داخلها وليس بين بعضها البعض، وذلك يأتي لأهداف متعددة منها التصحيح أو الانتخاب أو العنوان السياسي، فما من تيار سياسي جدي ولا يشهد نقاشات سياسية، وهذه المرة الأولى منذ عشرات السنين. واعتقد أننا لا يمكن أن نصل إلى نتائج أسوأ من التي وصلنا إليها، بل على العكس سننتهي هذه النقاشات بنتائج أفضل، ولو بقليل، كما أرى أن الأمور تتقدم وهناك ما يولد داخل الأحزاب وداخل البلد رغم المشاكل العظمى التي تحيط بنا».

ولفت إلى أن «الحكومة التي كان مقرراً بقاؤها 4 أشهر تستمر لأكثر من سنتين و١٢ أشهر، مع الدعم الدولي والرغبة في المحافظة على لبنان، معتبراً أن هناك رغبة من الجميع في استمرار الوضع كما هو، لأن ما بين الدين من استقرار وأمن كبير جداً، ويجمع عليه الجميع في لبنان، لذا سيعملون للاستمرار بنفس طویل».

وكان تحدث في بداية الملتقى رئيس المجلس الاتحادي للأعمال المختزبين، إذ لهم حق الدخول إلى الندوة البرلمانية باكثر من 15 نائباً يمثلون القارات الخمس، ويتخوون من المغتربين مباشرة، كما يضمن هذا القانون حقهم بالتصويت إلكترونياً في أماكن وجودهم».

وهومهم».

وفي ما يخص مسألة إعطاء الجنسية للأمة المتروجة من أجنبي، قال: «أنا أعيش هذه المشكلة وأفهمها جيداً ولكن في الوقت نفسه أضع ضمن الأشخاص الذين يعارضون هذا الأمر، لأن علينا الاختيار إما أن تكون ضدّ التوطين والتجنيس للجمع من دون استثناء وإما معه، وللمحافظة على لبنان علينا المحافظة على اللبنانيين».

ولفت المشوق، من جهته، إلى أن الوزير باسيل يتقدم عليه بمشروع استعادة الجنسية، معلناً أنه اطع عليه وقرأ عنه في بعض الأحيان، «لأن من حقق الإجماع الوطني على هذا المشروع كان الوزير باسيل وتبارده، بعيداً عن الخلافات التفصيلية في المواضيع الأخرى بيننا».

وقال: «نحن نمتلك القدرة والإمكانية العقلية والتنظيمية للتطبيق، وينقصنا البعض منها فقط، فعندما أقر القانون لم يقل أحد إنه بحاجة إلى 7 أشهر فقط للتطبيق، بل يعلم الجميع أنه يتطلب وقتاً، فمن الممكن أن يتطلب 10 سنوات كي ينفذ بشكل نهائي».

وأضاف: «لا يجب المبالغة، فحن لسنا مقصرين وغير قادرين على التطبيق، يكفي أننا وضعنا الحجر الأساس للمشروع، بما يمنع أحداً من تجاهل هذا القانون. وبالتالي نحن قادرين على الوضول ولو متأخرين، لذا علينا البحث عن طريقة تدفعنا أكثر وأكثر، كما علينا أن نثق بانفسنا وبقدراتنا، فوجود الخبرات والكفاءات والحماسة لدى الأفراد سيساهم في تحقيق هذا المشروع».

وشدد على أن «لا توطين أو تجنيس في لبنان»، قائلاً: «من المشاريع القليلة التي يمكن أن تؤكد الإجماع عليها لا توطين ولا تجنيس للنازحين أو اللاجئين أو لأحد من غير اللبنانيين. وخلال جميع الاجتماعات التي نعقدنا، تختلف على بعض النقاط ولكننا نتفق على أننا سنقف بوجه مشروع التوطين والتجنيس رغم كل التلميحات».

ورأى أن «الحكومة السابقة تعاملت بترخا وتسهيل مع مسألة النازحين حتى بات عددهم اليوم يقارب الـ29 في المئة من سكان لبنان، والحكومة الحالية أيضاً تتحمل المسؤولية في التصغير في مواجهة المجتمع الدولي، في إمكان التعويض من خلال تحسين البنى التحتية في لبنان التي تتحمل هذا العدد من النازحين».